

التوصل لتفاهات مع حماس في غزة :

## بالتفاصيل : طرح خطة لاعلان دولة في غزة وسيناء وحكم ذاتي بالضفة الأيام المقبلة



05 نوفمبر 2018 - 12:44

ذكرت القناة السابعة العبرية، أن الأيام المقبلة ستشهد طرح خطة سياسية إسرائيلية جديدة يتم بموجبها فرض السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية، وإعلان دولة فلسطينية في قطاع غزة وسيناء، من خلال ترتيبات سياسية معينة".

وقال شمعون كوهين مراسل موقع القناة التابعة للمستوطنين إن "الخطة الإسرائيلية الجديدة ستطرح أسئلة حول ردود فعل المصريين والعالم، وماذا سيفكر سكان الضفة الغربية".

ونقل عن الجنرال أمير أفيفي المبادر لهذه الخطة، أنها "ليست خاصة بمعسكر اليمين الإسرائيلي، وإنما مجموعة من تشكيلات المجتمع السياسي الإسرائيلي من داخل إسرائيل وخارجها، وسيتم تطبيق هذه الخطة من خلال استغلال المصالح المشتركة لمختلف الأطراف، لاسيما بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وبين إسرائيل والمجتمع الدولي، خاصة الدول العربية المجاورة ومصر".

وأوضح أن "المصالح في النهاية هي من ستفرض هذه الخطة، وتضمن نجاحها على الأرض، على اعتبار أن اتفاق أوسلو لم يعرض إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة، وفي ظل الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية فلن يكون بالإمكان إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية، الكل يعلم أن كيانا فلسطينيا سينشأ في الضفة الغربية بدون جيش تابع له، وستبقى إسرائيل محتفظة دائما بغور الأردن".

وأكد أفيفي 50 عاما، وهو المساعد السابق للمراقب العام لوزارة الأمن، أن "الخطة تقضي بأن كل من سيدخل الضفة الغربية، أو سيخرج منها سيمر عبر إسرائيل، وطالما أن اتفاق أوسلو لا يعتبر بشري سارة كبيرة للفلسطينيين، وفي الوقت ذاته فإن أي حل قادم لن يعرض من إسرائيل للخطر، فقد جاءت الخطة التي نعرضها لتشكل انقلابا مئة وثمانين درجة".

وأوضح أنه طالما أن نصف الفلسطينيين يقيمون في الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد جاء العثور على الحل في غزة، بحيث يتم توسيعها شمالا باتجاه سيناء، عل طول الساحل مع البحر المتوسط، حيث المنطقة مفتوحة على العالم، مما يمكن لهم تجارة حرة، ومطار وميناء وتوصلا جغرافيا حقيقيا، في حين أن سكان الضفة الغربية يقيمون في كيان من الحكم الذاتي في الأماكن التي يقيمون فيها اليوم، دون طرد أي إنسان من بيته، ولدينا جملة من الأفكار العديدة بالنسبة لمستقبل الضفة الغربية، ولا نلغي أيًا منها من عرضها على طاولة البحث".

وأكد أفيفي، وهو المدير السابق لمدرسة الهندسة العسكرية، ورئيس ديون رئيس هيئة الأركان الأسبق، أن "الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي أعلن خطة مشابهة تقضي بتوسيع غزة شمالا باتجاه سيناء، لكنه انسحب منها بسبب ردود الفعل الغاضبة من العالم العربي، لكنني مقتنع أنهم سيعاودون الموافقة على الخطة اليوم، المصريون أمامهم تحديات كثيرة، لديهم ثلاثين مليون مواطن جائع، الوضع الأمني ليس بسيطا لديهم". وفق ما أورده موقع عربي 21.

وأضاف أن "مصر فقدت وضعها الإقليمي والزعامي بين الدول العربية، وفي هذه الخطة نحن نقدم للمصريين كل شيء، سيحصلون عل دعم مالي كبير، ومساعدة أمنية، وسيتحولون إلى الركن المحوري لأي اتفاق سلام في المنطقة، هذه بشرى سارة بالنسبة لهم، مع العلم أنه بالإمكان اللجوء لصيغة تأجير الأراضي، وليس بالضرورة منحها مجانا للفلسطينيين" وفق قوله.

وأشار إلى أن "هذه الخطة كفيلة بتوحيد الموقف الإسرائيلي الداخلي واليهود حول العالم، مع أنه يمكن المضي قدما بهذه الخطة دون الحاجة لإقامة حزب سياسي إسرائيلي جديد للعمل على إقرارها داخل الكنيست، ولذلك يجب الحفاظ على الخطة بعيدا عن أي استقطاب حزبي إسرائيلي داخلي، لأن الخطة تم عرضها على الإدارة الامريكية والبرلمان البريطاني وجهات أخرى، ونعتقد أن أي جهة في إسرائيل ستعلن هذه الخطة ستحظى بالتفاف إسرائيلي كبير وواسع".

وحول المخاوف المصرية أن يتحول تمدد قطاع غزة إلى تحدي أمني بالنسبة لهم على حدودهم الملاصقة، قال أفيفي، القائد الأسبق في قيادة المنطقة الجنوبية المسؤولة في قطاع غزة وسيناء، إننا 'نتنطق في هذه الخطة من قناعة المجتمع الدولي أن غزة هي مفتاح الحل الإقليمي، وليس الضفة الغربية".

وقال إنه "يمكن تجنيد التحالف الدولي العامل في العراق واليمن لهذه الخطة أيضا، وفي حال قرر هذا التحالف الإطاحة بحماس عسكريا في غزة، فهذا ممكن، ومع ذلك فإن كل التقديرات لدى الخبراء الذين أعدوا هذه الخطة تشير إلى ضرورة التوصل لتفاهات مع حماس في غزة، مع إقامة ظروف معيشة قابلة للحياة"

وأوضح أننا "نحن نتحدث عن مشاريع استثمارية ضخمة، وإقامة مدينة جديدة، وإخراج مئات آلاف الفلسطينيين من القطاع جنوبا باتجاه سيناء، وإقامة شبكة فنادق وبنى تحتية، هذه خطة ستعمل على إحياء هذه المنطقة اقتصاديا وتجاريا لما فيه مصلحة سكان غزة أصلا".

وأعلن أنه "أمضى على تصميم الخطة وإعدادها عاما ونصف، وعرضناها على محافل دولية عديدة، وتلقيت ردود فعل متحمسة، وألقينا محاضرات أكاديمية في الجامعات، والجديد في الخطة أنها لا تعبر عن خط سياسي إسرائيلي بعينه، وإنما عن مختلف التوجهات السياسية الإسرائيلية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار".